الحالة السلفية المعاصرة في مصر

أحمد زغلول شلاطة، الحالة السلفية المعاصرة في مصر، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011)، ص 283.

ظل السلفيون لسنوات طويلة يعملون في مناطق الظل، متجنبين أي مواجهة مع الدولة، ومستفيدين من فراغات وفضاءات دينية، انشغل الإخوان المسلمون عنها بمشاركة أوسع في النقابات المهنية والحياة السياسية. وحتى مع انتشار فضائيات دينية هيمن عليها السلفيون، لم يكن هناك من يعتقد أن شعبية التيار السلفي تمثل رقماً صعباً في المعادلة السياسية، باعتبارهم طرفاً محايداً من ناحية، ولَمّا بدت أنها قدرة أمنية على احتوائهم أو توظيفهم لصالح النظام الحاكم من ناحية أخرى.

يحاول الكتاب- في أبوابه الثلاثة- رسم الخريطة السلفية المصرية، وضبط تضاريسها المموهة منذ سنوات، حيث يتناول إشكالية المصطلح ابتداءاً، ويتتبع خطواته في تاريخنا، تحديداً منذ الإمام محمد بن عبد الوهاب – رحمه الله – الذي أعاد انتاج منهج الإمامين أحمد ابن حنبل وابن تيمية في إطار حركي، يميل للتشدد والانغلاق. يشتبك الباحث مع الحالة الدينة في مصر، وأنماط التدين السائدة في المجتمع المصري، ثم يصل الكتاب في محطتة الأخيرة إلى تجلي الظاهرة السلفية المصرية في تيار دعوي اجتماعي تمثله جمعيات رسمية (الجمعية الشرعية – جمعية أنصار السنة المحمدية).

من غير الممكن الحديث عن التيار السلفي ككيان واحد غير متنوع، لذا يرصد الباحث عدة سلفيات، حيث «هنالك سلفية جهادية تبنت خطا في مجال التكفير أو التفجير، هنالك سلفية اجتهادية زاوجت بين المقاصد والنصوص، بين الأصل والعصر. وهنالك سلفية اعتبرت نفسها امتدادا لمدرسة الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

السلفية: إشكالية المصطلح!

يُعَرِّف الباحث مصطلح السلفية – المثير لكثير من اللغط حسب وصفه – أنه «أسلوب تفكير يميل إلى اتخاذ آراء السلف والركون إليها كما هي، واتخاذها مرجعية للحياة المعاصرة في كل جوانبها»، وهو يفرق بين «الجماعات» و«التنظيمات» التي تنسب نفسها إلى السلفية،

حسب نهجها في التغيير «سلمي- إصلاحي» أو «عنفي- تكفيري»، وحسب بيئة عملها «محلي» «دولي»، إلا أنه يشير إلى دور الجمعيات السلفية المسالمة - مثل أنصار السنة - في توفير بيئة خصبة تضخ مزيد من الشباب إلى التنظيمات العنفية.

من غير الممكن الحديث عن التيار السلفي ككيان واحد غير متنوع، لذا يرصد الباحث عدة سلفيات، حيث «هنالك سلفية جهادية تبنت خطا في مجال التكفير أو التفجير، هنالك سلفية اجتهادية زاوجت بين المقاصد والنصوص، بين الأصل والعصر. وهنالك سلفية اعتبرت نفسها امتدادا لمدرسة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ركزت على محاربة الشرك الشعائري، وما رأته من اختلال في قضايا البدع، هنالك سلفية أرادت أن تزاوج بين هذا وذاك...»

يُجمل الباحث تقسيمات السلفية في ثلاثة عناوين رئيسية:

أولاً: السلفية العلمية التي أنشأها مجموعة من طلاب الجامعة في مدينة الأسكندرية تحديدا بمنتصف السبعينيات، وتعرف بـ«الدعوة السلفية»، ولها أتباع بمختلف محافظات مصر يقدرون بمئات الألوف، وهي ليست تنظيما هرميا متماسكا بل يجمعهم اتباع مجموعة من المشايخ (مثل: الشيخ محمد حسان والشيخ محمد حسين يعقوب والشيخ ياسر برهامي)، وكانوا يرفضون العمل الحزبي والمشاركة السياسية،[1] وكانت مواقفهم في مجملها متصالحة مع النظام الحاكم حتى أن مبادرتهم للإصلاح التي أعلنها الشيخ سعيد عبد العظيم في سبتمبر 2009، لم تجد مانعاً في توريث الحكم (ولاية العهد على حد تعبيره) باعتبارها «حسم لموارد نزاع».

بالرغم من تخصيص المؤلف لفصل كامل للوهابية ومؤسسها، لكن يلاحظ أنه لم يذكر رأيا واحدا لمحمد بن عبد الوهاب، أو نقلا عن كتبه التي تمثل مرجعا هاما للسلفية.

ثانيا: السلفية الحركية وتزامنت نشأتها مع الدعوة السلفية إلا أنها تختلف عنها في مسألة هامة هي الإعلان عن كفر الحاكم الذي لا يحكم بالشريعة الإسلامية باسمه، ويقود هذا الاتجاه الشيخ نشأت إبراهيم والدكتور محمد عبد المقصود والدكتور سيد العربي، وبسبب مواقفها من النظام ومن قضية غزة تعرض لحصار أمني شديد منذ عام 2001.

ثالثاً: السلفية الجهادية وهو التيار الذي يتعاطف مع تنظيم القاعدة ويتبنى أفكاره، لكنه فضل هذا المسمى الأقل إثارة للمشكلات، وبشكل عام انحصر في خلايا محدودة بمصر، بينما كان له تواجد أكثر في ليبيا والجزائر وبعض دول الخليج والشام.

(1) تغيرت هذه المواقف كما هو معلوم بعد قيام ثورة 25 يناير 2011، حيث اندفع التيار السلفي وفي مقدمته الدعوة السلفية في مجال العمل السياسي مؤسسين ثلاثة أحزاب رئيسية: حزب النور التابع للدعوة السلفية، وحزب الأصالة، وحزب البناء والتنمية التابع للجماعة الإسلامية.

بين الوهابية والسلفية

بالرغم من تخصيص المؤلف لفصل كامل للوهابية ومؤسسها، لكن يلاحظ أنه لم يذكر رأيا واحدا لمحمد بن عبد الوهاب، أو نقلا عن كتبه التي تمثل مرجعا هاما للسلفية، واكتفى الباحث بكتب التاريخ التي تذكر الوقائع وتنقل الأحداث، لكونها طبعت في المملكة العربية السعودية وحققها حفيد وبعض تلامذة الإمام، وأعتقد أن الصورة تبقى غير دقيقة بدون وصل مؤلفات وأفكار الرجل بالمواقف والسياق التاريخي.

لا شك أن «الخلط» بين رصد «الحالة الدينية المصرية» بشكل عام و«حالة التدين السلفي» بشكل خاص قد أنتج هذا التعميم المرفوض، فسياق العرض يرتبك بين الحديث عن الحالة الدينية المصرية أحياناً، والحالة السلفية أحياناً أخرى، وكأن التدين في المجتمع المصري له نمط واحد فقط دون تمايزات.

يحتاج القارئ للحذر عند مطالعة الصورة التي يرسمها الكتاب للإمام محمد بن عبد الوهاب؛ حيث نقابل رجلاً (ميكيافيليا) بكل معاني الكلمة، ينتهج التورية والتقية حتى يحقق ما يريد، مما يطرح التساؤل: «أية مصداقية في تلك الدعوة وهذا الرجل الذي اعتاد تغيير مواقفه واسمه وإخفاء دعوته»، كما أنه يقود حربا همجية على المسلمين منفصلة عن المنهج الإسلامي «وقت الحرب لا دين ولا عقيدة تُعرف، بربرية لا تعرف أي تعاليم دينية»، وليس من وراء دعوته سوى أهداف سياسية حتى وإن غلفت بمصطلحات التوحيد والدعوة والشريعة: «الطابع المصلحي بين كل الأطراف ظهر من بين السطور بوضوح، مهما غلف الحوار بكلام من نوعية إظهار دين الله».

ويلخص الكاتب رؤيته لعلاقة أسرة آل سعود بالدعوة الوهابية قائلاً: «أصبح الطموح السياسي وراء التأييد لدعوة ابن عبد الوهاب، سواء أكان ذلك لدى عثمان بن معمر (أمير العيينة) ومن بعده محمد بن سعود (أمير الدرعية)، الطموح إلى التوسع في ملكه، والطموح مشروع .... والشيخ ابن عبد الوهاب في أمس الحاجة إلى الأمن والحماية والاستقرار وحرية الدعوة، وقد وجد في ابن سعود ضالته وتلاقت الرغبتان بين الرجلين، وبدأت المسيرة في الدرعية قاعدة تأسيس وانتشار الدولة السعودية والمذهب الوهابي أو السلفي..».

وأشير هنا إلى تحفظ التيار السلفي على تسمية «الوهابيين»، فالانتساب لـ«السلف» يضفي قدرا من القداسة على المنهج الذي تحمله وتدعو له، ويجعل الاختلاف معه أو توجيه النقد إليه نوعا من الخصومة مع خير القرون، ويوقعك في شبهة رفض منهج السلف الصالح واجتهادهم، مع أن خير القرون لم يستقم على اجتهاد وحيد، وأن جل القضايا التي تدلي فيها برأيك (السلفي) هي قضايا معاصرة أصلا!

أي أن رأيك ليس رأي السلف، بل اجتهادك المعاصر الذي تحاول فيه تحري «منهج» السلف الصالح في الحكم على الأمور، وهي عملية بشرية معاصرة زمنية – لها ثواب الاجتهاد بالطبع إذا حازت شروطه– لكنها لا تحمل أي قدر من القداسة أو التميز.

الحالة الدينية في مصر

تصدر الباحث في أطول أبواب الكتاب لمحاولة تشريح الحالة الدينية في مصر، واستعرق في التفاصيل دون تركيب المشهد مرة أخرى بحيث تتبين تجليات الظاهرة السلفية في مشهد التدين المصري الحالي، مما جعل الباب الثاني–على أهمية موضوعه– يقف منعزلاً بين الباب الأول: «مصطلح السلفية وتاريخ الوهابية»، والباب الثالث: «الحركات والجمعيات السلفية في مصر».

والحالة الدينية من وجهة نظر الكاتب تتجلى في التطبيق البشري للدين (التدين)، وباختلاف الظروف الثقافية والمجتمعية واختلاف الأفراد تتعدد (أنماط التدين) السائد في المجتمع، والتي تحكمها ما يسميه الباحث بالمعرفة الدينية، ويقصد بها: «الثقافة الدينية لدى الأفراد،... والأقوال والنصوص المكتوبة التي تصدر عن المؤسسات الدينية وعن رجال الدين ..»

يعمم الباحث أحكاماً لا تقبل التعميم،

مع تراجع وضعف الخلافة العثمانية، وتعرض المجتمعات العربية للتقسيم والتغريب، بدأت محاولات الحفاظ على هوية المجتمع ومواجهة الانحرافات الخلقية والعقائدية وانتشار الطرق الصوفية.

فيقول مثلاً: «يتصدر الساحة مشايخ من ذوي الثقافة الضحلة والقشرية، أتوا بآراء قاطعة في مسائل خلافية، نذروا عمرهم للشكليات الدينية– تقصير الثوب، إطلاق اللحية، ارتداء النقاب.. إلخ– وركزوا عليها بدلا من تعميق جوهر الإسلام من تسامح وتعاون وعمل» ... «اليوم أصبح التفكير هو الاستثناء، وأصبحت أية محاولة للتفكير واستخدام العقل قد تجر الهلاك على أصحابها، ويكون التكفير وما يتبعه من أحكام السلاح المستخدم ضد أي اجتهاد ما، أو رأي مخالف للرأي السائد، أو أية دعوة للتجديد ..»، «وبتلك الملامح لهؤلاء المتدينين الجدد نستطيع أن نتخيل حجم الكارثة التي يقدم عليها مجتمع هذه هي طريقة تفكير شبابه ومراهقيه، فكيف الحال عندما يصلون إلى موقع سلطة ومسؤولية وكيف الحال بذرياتهم وما هو المنتظر من عقول لا تعترف بتعدد الآراء والمشارب والاتجاهات والميول والطباع، وكل ذلك من سمات الحياة ..»، ... و«كيف تستقيم الحياة مع بشر المرأة عندهم كائن غواية ليست مصدر ثقة، لا يؤمن بوجود لها خارج بيتها.. ليس لها كيان خارج كيان زوجها، ولا راد لسلطته ولو بطش وظلم وفجر، لا تمتنع عنه مهما تكبر وطغى، لابد أن تكون طوع يمينه

في أي وقت.. مئات الآلاف من الصفحات خلفها التراث الفقهي عبر القرون كلها تؤيد وتؤكد سلطات الزوج مهما كانت تصرفاته نحو زوجته من إهانة وقسوة وعنف وإهمال حتى في أبسط قواعد النظافة..»

أعتقد أن تعميم هذه الأحكام على حالة المجتمع المصري يستحق مناقشة، ولا شك أن «الخلط» بين رصد «الحالة الدينية المصرية» بشكل عام و«حالة التدين السلفي» بشكل خاص قد أنتج هذا التعميم المرفوض، فسياق العرض يرتبك بين الحديث عن الحالة الدينية المصرية أحياناً، والحالة السلفية أحياناً أخرى، وكأن التدين في المجتمع المصري له نمط واحد فقط دون تمايزات.

ويلخص المؤلف ملامح «المتدينين الجدد» كما يصفهم قائلا: «ثقافته سمعية بصفة أساسية، ليس له جذور عميقة في التدين ومعلوماته سطحية، مندفع في الدعوة والفتوى، مرجعيته سلفية فضائية، ولا يعترف بتعدد الآراء في المسألة الواحدة».

وفي إطار حديثه عن مظاهر «هوس الأسلمة»، يحمل الباحث كثيرا على دعاة أسلمة الاقتصاد وأسلمة العلوم المعرفية بشكل عام، ويختزل هذه الدعوة في ممارسات سطحية لبعض الإسلاميين، لا تقارن بجهود علمية منهجية بدأت منذ سنوات طويلة، فيقول: «إن الدعوة إلى أسلمة العلوم تعني الدعوة إلى التخلف، وذلك بالاقتصار على ما سماه بعض الفقهاء المحافظين بالعلم النافع وهو العلم الديني فحسب..»، وهو ما يبتعد كثيرا – أو يناقض تماما– مفهوم أسلمة المعرفة الذي يعني فك الارتباط بين الإنجاز العلمي الحضاري البشري، والإحالات الفلسفية الوضعية بأشكالها المختلفة، وإعادة توظيف هذه العلوم ضمن ناظم منهجي ومعرفي ديني– غير وضعي (بحسب تعريف محمد أبو القاسم حاج حمد، أحد رواد هذا المجال)، وليس مجرد إضافة «أو إقحام» عبارات دينية أو نصوص قرآنية لعلم النفس أو علم الإجتماع مثلا، فهذا مسلك يرفضه رواد هذه المدرسة باعتباره موقفا دفاعيا عاجزا، أساء للمصطلح – وللمشروع برمته– أكثر مما نفعه. كما أن هذا المنهج لا علاقة له – بل لا يهتم أصلا– بما يسمى خطاب «الإعجاز العلمي»، الذي يعتبره الباحث خطرا لأن «العلم متغير والدين ثابت دائم ليوم الدين».

الحركات والجماعات السلفية في مصر

يستعرض الكاتب في الباب الثالث التجليات الرسمية للتيار السلفي في مصر (الجمعية الشرعية – جمعية أنصار السنة المحمدية)، ولا يغفل إرهاصات البعث الديني الذي بدأ على يد السيد جمال الدين الأفغاني، والشيخ محمد عبده، ثم دور السيد محمد رشيد رضا (رحمهم الله) كجسر تواصل بين الوهابية السعودية، وحركة الإصلاح الديني في مصر، وتأثيره على مؤسسي الجمعيات الإسلامية

الكبرى (حسن البنا مؤسس الإخوان المسلمين – محمد حامد الفقي مؤسس أنصار السنة المحمدية).

مع تراجع وضعف الخلافة العثمانية، وتعرض المجتمعات العربية للتقسيم والتغريب، بدأت محاولات الحفاظ على هوية المجتمع ومواجهة الانحرافات الخلقية والعقائدية وانتشار الطرق الصوفية، فأسس الشيخ محمود السبكي- في غرة المحرم 1331هـ الموافق 11 ديسمبر1912م- «الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية»، كأول جمعية منظمة في مصر تدعو لإحياء السنة ومناهضة البدعة، لذا أطلق أتباعها على مؤسسها آنذاك لقب «إمام أهل السنة». واهتمت الجمعية بتعليم القرآن وإنشاء المدارس، والمساجد بالإضافة لمشروعات خيرية متنوعة، وتجنبت تماماً المشاركة السياسية، بل حظرت على أعضائها ممارسة السياسية.

بحلول عام (1345هـ- 1926م) أسس الشيخ محمد حامد الفقي - أحد تلامذة السيد محمد رشيد رضا- جمعية أخرى تحت اسم «أنصار السنة المحمدية»، لتصبح الآن أكبر جمعية سلفية (منظمة) في مصر، لها قرابة المائة فرع والألف مسجد، بالإضافة لفروعها المنتشرة خارج مصر، وتتلخص أهدافها في دعوة الناس إلى التوحيد الخالص والتمسك بالنبعين الصافيين (القرآن والسنة)، وتجنب الحكم بغير ما أنزل الله لأنه سبحانه أعلم بصالح عباده، بالإضافة لمحاربة البدع والخرافات والتمسك بالإيمان بصفات الله دون تمثيل أو تأويل، كما اتخذت موقفا متحفزا من المرأة باعتبار أن «أصل الفساد هو السماح للنساء بارتياد الملاهي والمراقص»، ودعت إلى «التمسك بالرجولة لاستمرار القوامة على النساء».

بعد استعراض علاقة جمعية أنصار السنة بالصوفيين والشيعة وجماعات العنف والإخوان والأنظمة الحاكمة، يُجمل الباحث أهم التحديات التي تواجه التيار السلفي، وتتعلق بعلاقتهم بغيرهم من أطياف المجتمع والأنظمة الحاكمة، وبلورة رؤية للانفتاح على المتغيرات الدولية، وفتح باب الاجتهاد، ونبذ التعصب.

بعد استعراض علاقة جمعية أنصار السنة بالصوفيين والشيعة وجماعات العنف والإخوان والأنظمة الحاكمة، يُجمل الباحث أهم التحديات التي تواجه التيار السلفي، وتتعلق بعلاقتهم بغيرهم من أطياف المجتمع والأنظمة الحاكمة، وبلورة رؤية للانفتاح على المتغيرات الدولية، وفتح باب الاجتهاد، ونبذ التعصب.

استطاع الباحث وضع «المسألة السلفية» على المائدة، وإن كان قد ترك بعض الجوانب غامضة مثل مدى دقة التقسيم التقليدي للتيار

السلفي في مصر، ومدى التداخل على المستوى القاعدي خصوصا بين جمعياته ومدارسه؟ فجماعة أنصار السنة مثلا وبرغم خلافها المعلن – أو بشكل أدق خلاف إدارتها– مع مؤسسي الدعوة السلفية في الإسكندرية، تعتمد في جزء كبير من جمهورها على رموز الدعوة السلفية (خاصة الشيخ محمد حسين يعقوب والشيخ محمد حسان والشيخ مصطفى العدوي)، وتعتبر مقار جمعية أنصار السنة المروج الأول لهم في محافظات كثيرة، أي أن (أتباع) أو جمهور المشايخ المرتبط بالدعوة السلفية هم رواد – وربما أعضاء – جمعية أنصار السنة، وهو ما ظهر جليا بعد صدور هذا الكتاب بأشهر قليلة في انتخابت مجلس الشعب الأخيرة؛ حيث وجدنا جمهوراً سلفيا واحدا دون تمايزات، إلا في أضيق الحدود أبرزها «الجبهة السلفية» القريبة من الشيخ محمد عبد المقصود، والتي يبرز فيها المهندس خالد سعيد كمتحدث رسمي لها.

ينتهي الكتاب بقسم الملاحق، ويشمل مجموعة من فتاوى رموز التيار السلفي وشيوخه، في محاولة لتسليط الضوء على آراء التيار السلفي في بعض القضايا المعاصرة.

يستمد هذا الكتاب أهميته من موضوعه، خاصة مع الصعود السلفي الراهن، بالإضافة لكونه لم يتعامل مع الحالة السلفية من بعد (أمني) على نمط كثير من الأبحاث السابقة، بقدر ما أكسبها بعدا اجتماعيا وتاريخيا، يصلح مدخلا للتعاطي مع هذا التيار الاجتماعي الديني بمقاربة أكثر تسامحا وتصالحا، خاصة مع سنوات غياب طويلة لكثير من قوى المجتمع الفاعلة.

عمار فايد

باحث بـ«مؤسسة نهضة للإعلام والأبحاث» - القاهرة

ammar.fayed@ikhwanweb.com